

على الطريق نحو مؤتمر COP27، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA متأخرة جداً بخصوص طموح التعليم في مجال التغير المناخي

كريستينا كواوك
21/03/2022

في الأسبوع القادم سوف تستضيف الإمارات العربية المتحدة أول [أسبوع للمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا \(MENA\)](#). وسوف يبدأ العديد من المندوبين الدوليين الذي شاركوا في مؤتمر [COP26](#) العام الماضي رحلتهم إلى مؤتمر [COP27](#) (الذي سيعقد في نوفمبر 2022 في شرم الشيخ، مصر) من خلال التطلع إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحثاً عن القيادة، والشراكات، والتعاون الذي يعزز الطموح المناخي والعمل المناخي على المستوى العالمي. ومن بين المجالات التي تتطلب طموحاً أكبر من جانب البلدان هو توفير [التعليم الجيد في مجال التغير المناخي للجميع](#). فهل ستساعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قيادة التحرك العالمي؟

استناداً إلى أداء المنطقة حسب تقرير أداء الدولية للتربية الخاص بطموح التعليم في مجال التغير المناخي، ليس من الواضح ما إذا كنا سنتمكن من الاعتماد على مناصرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتعليم في مجال التغير المناخي في القريب العاجل. والواقع أن المنطقة لديها الكثير من العمل الذي يتعين عليها أن تقوم به من أجل زيادة مستوى طموحها من أجل التعليم في مجال التغير المناخي، ناهيك عن حث الآخرين على رفع مستوى طموحاتهم. ولكن هذا العام بدأ للتو، ولا يزال هناك متسعاً من الوقت لبعض البلدان السباقية لمواجهة هذا التحدي.

واستعداداً لأسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وللمساعدة في تحفيز المناصرين في المنطقة، تسلط هذه المدونة الضوء على البلدان التي حققت أداءً جيداً نسبياً وعلى المؤشرات التي تشير إلى طموح التعليم في مجال التغير المناخي، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من القيادة والاهتمام. وقد تم استخلاص نتائج تقرير أداء الدولية للتربية الخاص بطموح التعليم في مجال التغير المناخي من خلال تحليل [المساهمات المحددة دولياً \(NDCs\)](#) المحدثة أو المنقحة أو الجديدة التي قدمتها 20 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي اعتباراً من 26 يناير 2022¹. وهذا التحليل هو جزء من [دراسة مستمرة](#) للمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) التي أقوم بإجرائها مع منظمة الدولية للتربية كجزء من حملة التعليم من أجل الكوكب [#Teach4thePlanet](#).

كيف كان أداء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحقيق طموحها التعليمي بشأن بتغير المناخ؟

باختصار، فإن طموح التعليم بشأن التغير المناخي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زال ضعيفاً - وهو أقل بكثير من طموح التعليم في مجال التغير المناخي على المستوى العالمي (على الأقل اعتباراً من [30 سبتمبر 2021](#)). وقد كانت أعلى النتائج الأولية للمساهمات المحددة وطنياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي [مساهمة الأردن المحددة وطنياً](#) بنسبة 38% (من أصل 100%)، ثم [مساهمة قطر المحددة وطنياً](#) بنسبة 24%، مقارنةً مع أعلى النتائج الأولية على مستوى العالم والتي سجلتها [مساهمة كمبوديا المحددة وطنياً](#) بنسبة (58%).

هناك فقط 5 مساهمات محددة وطنياً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أشارت إلى التعليم في مجال التغير المناخي وهي: [جورجيا](#)، الأردن، [موريتانيا](#)، [تونس](#)، وقطر. والجدير بالذكر أن هذه البلدان قد سجلت أعلى النتائج على مستوى المنطقة وهي: C و B و B و B، على التوالي في تقارير أداء طموحها التعليمي في مجال التغير المناخي. وفيما يتعلق بالانتشار، وهو مقياس يهدف إلى قياس مدى تكامل التعليم في مجال التغير المناخي في السياسات، فإن أيّاً من هذه البلدان الخمسة لم يدعوا إلى التعليم الإلزامي في المدارس في مجال التغير المناخي. كما أن المناقشات في تونس حول التعليم في مجال

¹ بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تضمين مساهماتها المحددة وطنياً NDCs المحدثة أو المنقحة أو الجديدة في هذا التحليل هي: أرمينيا، البحرين، جزر القمر، جورجيا، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة. وقد تم استبعاد قبرص لأنها عضو في الاتحاد الأوروبي وبالتالي تم إدراجها في تقرير المساهمات المحددة وطنياً الخاص بالاتحاد الأوروبي.

التغير المناخي لا تشير إلى تعليم الأطفال والشباب، بل تستهدف طلاب التعليم العالي والمهنيين، مثل البرلمانيين، والصحفيين، وصناع القرار في قطاع المياه. وكانت المساهمة المحددة وطنياً للأردن هي الوحيدة التي اقترحت أن يصل التعليم في مجال التغير المناخي إلى الطلاب في جميع المستويات التعليمية.

وعندما يتعلق الأمر بجودة التعليم في مجال التغير المناخي — وهو مقياس لقياس مدى اهتمام السياسات العامة بـ 8 مؤشرات لجودة التعليم، بما في ذلك التعليم الذي لا يتعلق بالتغير المناخي فحسب بل بالعمل المناخي أيضاً — لم تحقق أي مساهمة محددة وطنياً في المنطقة أكثر من 3 مؤشرات. كما تدعو المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بالأردن وقطر إلى التعليم في مجال التغير المناخي الذي يعزز المشاركة المدنية للطلاب والعمل المناخي. على سبيل المثال، ورد في المساهمة المحددة وطنياً للأردن أن "فهم الأسباب والتأثيرات والحلول المرتبطة بالتغير المناخي أصبح الآن مجالاً ذا أولوية للتعليم لإعداد الطلاب للقيام بأدوار فعالة في التصدي لآثار تغير المناخ" (ص 54). في حين أن المساهمة المحددة وطنياً الخاصة بتونس تدعو إلى أن يكون التعليم في مجال التغير المناخي مراعيًا للنوع الاجتماعي — وهو التعليم الذي يأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للفتيات والفتيان — إلا أنه لم تدعو أي مساهمة محددة وطنياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التعليم في مجال التغير المناخي الذي يتبنى نهجاً متعدد الجوانب (مثل تعليم كيف تتقاطع قابلية التأثر بمخاطر المناخ مع عدم المساواة بين الجنسين، والعنصرية البيئية، والتهميش الاقتصادي، وما إلى ذلك). وفي حين أن 8 مساهمات محددة وطنياً من المنطقة تُدرك أن الفئات السكانية الضعيفة مثل الفتيات والنساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة قد تتأثر بشكل مختلف بسبب تغير المناخ، إلا أن أيًا منها لم يذكر الحاجة إلى الاهتمام بقضايا العدالة المناخية.

ومن حيث التركيز على اتساع نطاق المهارات الخضراء أو الحاجة إلى التعليم لتزويد المتعلمين بسبل الحصول على الوظائف المستقبلية في الاقتصاد الأخضر - وهما مؤشران إضافيان لجودة التعليم في مجال التغير المناخي - لم تتمكن سوى 4 مساهمات محددة وطنياً فقط من تحقيق هذه الدرجة. ومعظم الإشارات إلى المهارات الخضراء انحصرت في فئة المهارات التقنية مثل التكنولوجيا الخضراء، وكتابة المقترحات، وإجراء قوائم جرد لانبعاثات غازات الدفيئة في البلدان، أو النمذجة المناخية. ولم تذكر إلا مساهمة محددة وطنياً واحدة فقط (لتونس) الحاجة إلى بناء المهارات الخضراء التحويلية التي يمكن أن تساعد في معالجة الأنظمة المسؤولة عن عدم المساواة والتي تفرض عبئاً غير متناسب من قابلية التأثر بمخاطر المناخ على عاتق السكان المهمشين أصلاً. فمثلاً، تنص مساهمة تونس المحددة وطنياً على أنه يجب "تعزيز مهارات البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين المحليين في مجالات الاتصال، والأخلاقيات الجنسانية، والتعددية الجنسية، وتداخلاتها مع السياسات البيئية والمناخية" (ص 64).

وعندما يتعلق الأمر بمؤشرات الإدماج، كان أداء المنطقة جيداً نسبياً وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالاعتراف بالفئات السكانية الضعيفة. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بأصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع التعليم، وخاصة الطلاب والمعلمين، فإن أداء المنطقة كان ضعيفاً. على سبيل المثال، في حين أن 14 مساهمة محددة وطنياً في المنطقة أشارت إلى التعليم، فإن 6 فقط منها أشارت فعلياً إلى تعليم الأطفال والشباب. إلا أن مساهمة محددة وطنياً واحدة فقط (لقطر) تعترف بأن الطلاب، وبمجرد أن إدراكهم للتغير المناخي وإدراكهم للبصمة الكربونية، يمكنهم أن يلعبوا دوراً مهماً ليس فقط في تخضير قطاع التعليم بل وأيضاً في المجتمع الأوسع. من خلال "حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد" و"تطوير تدابير مضادة مستدامة" (ص 8).

أما فيما يخص المعلمين، فإن المنطقة كادت أن تغفلهم. ولم تتطرق المساهمات المحددة وطنياً إلى المعلمين إلا من خلال مساهمتين هما (لجورجيا ولقطر). حيث دعت المساهمة المحددة وطنياً لقطر إلى "تعزيز تدريب المعلمين على مواضيع التغير المناخي من أجل تمكين المعلمين من عرض مواضيع الاستدامة والتنمية البيئية بطريقة جذابة للطلاب وتعزيز التغيرات السلوكية على المدى الطويل" (ص 8). ولم تتطرق أي مساهمة محددة وطنياً في المنطقة إلى استشارة المعلمين باعتبارهم أصحاب مصلحة في مجال المناخ أو النظر إلى نقابات المعلمين على أنها مجموعات أصحاب مصلحة رئيسية في عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً.

في الواقع، فقد سجّل مقياس تعزيز الأنظمة التعليمية - وهو مقياس آخر لتقرير أداء طموح التعليم في مجال التغير المناخي - أسوأ أداء من حيث النتائج التي حققتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى تجاهل تدريب المعلمين

وفرص التطوير المهني للمعلمين، لم تذكر أيًا من المساهمات المحددة وطنياً مدى الحاجة إلى التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التعليم في مجال التغير المناخي ولا إلى الحاجة إلى توجيه المزيد من التمويل إلى النظام التعليمي. أما المؤشر الوحيد لتعزيز الأنظمة التعليمية الذي يبدو أن البلدان كانت مهتمة به فهو الحاجة إلى جعل البنية التحتية للتعليم أكثر مراعاة للبيئة (اخضراراً) و/أو أكثر مرونة في مواجهة المناخ (4 بلدان هي: الأردن، وموريتانيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية).

ما هي المداخل الرئيسية التي قد تساعد على جذب المزيد من الاهتمام بالتعليم في مجال التغير المناخي CCE في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

لفهم فرص المناصرة في المنطقة، قمنا بفحص البيانات المتعلقة بالاتجاهات السائدة ولكننا لم نجد سوى أنماط قليلة. على سبيل المثال، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبدو أن قابلية التأثر بمخاطر المناخ في الدولة لا تؤثر على ما إذا كانت المساهمات المحددة وطنياً للدولة تولي الاهتمام للفئات السكانية الضعيفة، مثل الأطفال والشباب أو النساء والفتيات. ولا يبدو أن قابلية التأثر بمخاطر المناخ في البلاد لها أي تأثير على ما إذا كانت المساهمات المحددة وطنياً في الدولة تولي اهتماماً بالحلول المناخية مثل التعليم الذي يمكن أن يُقلل من قابلية الفرد للتأثر بمخاطر المناخ ويُعزز القدرة والمرونة الفردية والجماعية على التكيف مع المناخ. وكلاهما أنماط لاحظناها في مجموعة البيانات العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، من بين الـ 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قدمت مساهماتها المحددة وطنياً المحدثة أو المنقحة أو الجديدة، هناك 3 دول هي (موريتانيا، والصومال، والسودان) حيث يتحمل الأطفال فيها مخاطر مناخية عالية أو عالية للغاية. ورغم هذا فإن دولة واحدة فقط (موريتانيا) من هذه البلدان أشارت في مساهمتها المحددة وطنياً إلى التعليم في مجال التغير المناخي وتعليم الأطفال والشباب (انظر الجدول 1).

الجدول 1. اهتمام المساهمات المحددة وطنياً بالأطفال في البلدان التي يتعرض فيها الأطفال لمخاطر مناخية عالية

الدولة	درجة مؤشر المخاطر المناخية على الأطفال (0: مخاطر منخفضة للغاية؛ 10: مخاطر عالية للغاية)	الاهتمام بالأطفال والشباب في المساهمة المحددة وطنياً؟	الاهتمام بتعليم الأطفال والشباب في المساهمة المحددة وطنياً؟	الاهتمام بالتعليم في مجال التغير المناخي CCE في المساهمة المحددة وطنياً؟	الاهتمام بالحاجة إلى بناء القدرة على التكيف لدى الأطفال والشباب في المساهمة المحددة وطنياً؟
الصومال	8.4	نعم	لا	لا	نعم
السودان	7.6	لا	لا	لا	لا
موريتانيا	6.7	نعم	نعم	نعم	لا

ولكي نكون واضحين، فيتعين على جميع البلدان بغض النظر عن قابلية التأثر بمخاطر المناخ أو المسؤولية المناخية أن تهتم بالتعليم في مجال التغير المناخي. وهذا يشمل بلداناً مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، اللتين لديهما ثاني وثالث أعلى انبعاثات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا²، وقطر التي لديها أعلى نسبة انبعاثات للفرد الواحد في العالم ولكنها تحتل مرتبة الدولة الأكثر عرضة للمخاطر المناخية في المنطقة. (وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة المحددة وطنياً لقطر قد احتلت المرتبة الثانية في المنطقة من حيث طموح سياسة التعليم المتعلقة بتغير المناخ.) ولكن يبدو أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع الربط بين مساهمات الانبعاثات، وقابلية التأثر بمخاطر المناخ، والمخاطر المناخية، والحلول التعليمية التي من شأنها أن تُساعد في تغيير السلوكيات وتُخفف من حدة الأضرار البيئية الإضافية، وتُساعد الناس على التكيف مع الآثار المترتبة على التغير المناخي. وهذا يشير إلى ضرورة تركيز أنصار التعليم في المنطقة على

² إيران هي الدولة الأكثر انبعاثاً للكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها لم تقدم بعد مساهمتها المحددة وطنياً.

زيادة الوعي لدى صانعي القرارات بالفرصة الضائعة لتعزيز المرونة على مواجهة التغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال توفير التعليم الجيد في مجال التغير المناخي للجميع.

ومع تزايد الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل انعقاد مؤتمر COP27 في مصر، فإن طموح المنطقة الحالي بشأن التعليم في مجال التغير المناخي يبعث على القلق. ولكي يتسنى للمجتمع أن يحرز تقدماً ملموساً في العمل المناخي، فيتعين على المنطقة أن تَعزز من دورها القيادي وأن تصبح نصيراً للتعليم في مجال التغير المناخي. ويمكن القيام بذلك من خلال:

- التمويل، وتوفير الموارد، وتعزيز أنظمة التعليم بوصفها قطاعاً وثيق الصلة بالمناخ؛
- إعطاء الأولوية لجودة التعليم في مجال التغير المناخي كاستراتيجية مناخية وضمن استناده إلى العلم، وتوجيهه نحو العمل المناخي، واتباع نهج متعدد الجوانب في مجال العدالة المناخية؛ و
- إشراك المعلمين والمربين كأصحاب مصلحة رئيسيين في السياسة المناخية وعملية اتخاذ القرارات.

ويمكن لقادة التعليم في المنطقة تسهيل هذه العملية من خلال المساعدة في:

- تحديد العوائق واحتياجات بناء القدرات للقوى العاملة التعليمية وأنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتصدي لأزمة المناخ؛
- تحديد أفضل الممارسات الإقليمية وتوطينها ووضعها في سياقها الصحيح من أجل إدماج التعليم في مجال التغير المناخي في المساهمات المحددة وطنياً، ولا سيما لصالح الطلاب الأكثر ضعفاً وتهميشاً؛ و
- الاستفادة من بعض الآليات مثل تقرير أداء الدولية للتربية الخاص بطموح التعليم في مجال التغير المناخي لتحميل صانعي القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي المسؤولية عن سياسة التعليم في مجال التغير المناخي وتنفيذها.

وهذه هي بداية الطريق نحو مؤتمر COP27. ومع أخذ هذه النتائج الأساسية بعين الاعتبار، دعونا نستفيد من هذه البداية المبكرة لإجراء بعض التحسينات.